



النص الكامل لخطاب جلالة الملك محمد السادس للقمة الإسلامية المنعقدة

بالعاصمة السينغالية دكار

دكار 13 و 14 مارس 2008

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا لولا كنا لفانا لهذا أبداً
وَمَا كُنَّا لِنَكْتُمِبَ

فخامة الرئيس عبد الله ولد، رئيس القمة، معالي السيد عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا، ورئيس الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، أصحاب الجلالة والفضامة، والسمو والمعالي، معادة الأمين العام، الأستاذ أكمل الدين إحسان أوغلي، حضرات السيدات والسادة، يحيب لنا أن نشارك في هذه القمة المباركة، المنعقدة، مجدداً، بالسنغال، البلد الإفريقي الشقيق. الذي تجمعنا بشعبه الأصيل، وبرئيسه المبجل، أخينا العزيز عبد الله ولد، روابط أخوية وثيقة. وإننا لنعرب عن خالص تشكراتنا، على كريم ضيافته، وثقنين أنه، بفضل حكمته والتزامه، فإن التوفيق سيكون حليفه، في رئاسته لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما أشيد بالأعمال الجليلة، التي قام بها رئيس دورتها السابقة، معالي الأخ عبد الله أحمد بدوي، وكذا سيادة الأمين العام، لنصرة قضايا المسلمين.

وإننا لعلس يقين من أن قمة دكار، ستعطي دفعة قوية، لتفعيل برنامج العمل العشري لمنظمتنا، مؤكدين انخراطنا في ترسيخ التوجه الإصلاحية الشامل، المنبثق عن قمة مكة المكرمة، وذلك بفضل ما عهدناه في أخينا الأعز، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، حفظة الله، من حكمة وشهامة، وغيره صادقة، على وحدة الأمة ونصرة قضاياها، وبذلك نطل أوفياء لروح "قمة الرباط" الرائدة، التي أسست منظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف تفعيل التضامن بين أمتنا، والدفاع عن مقدرات الأمة، وقضاياها العادلة، تلکم الأهداف الثابتة، التي يجب أن ندعمها بأليات ناجحة، تقوم على الشورى والجماع والوحدة، كمبادئ إسلامية، وتعتمد التحديث الشامل، اندماجاً اقتصادياً، وتنمية بشرية، ونهضة ثقافية، تحصينا لسيادة بلدانها، ووحدتها الوحدانية والترابية، من مخاض التجزئة والتشرد.



وبعد مرور أربعة عقود، على قيام منكممتنا، فإنه من الإنصاف الاعتراف بما قطعناه من
خصوات، على درب العمل الإسلامي البناء، بيد أن تضاعف التحديات، وتراكم الإحباطات
بسبب الخلافات المفتعلة، وتوالي النكسات، واتساع التفاوتات، كل ذلك يقتضي المربح من
تضافر الجهود، وتعبئة الصاقات، لإنجاز نقلة نوعية، كفيلة بتعزيز المكتسبات، ورفع التحديات
الحقيقية للأمة، وإسيما في كل اكتساح العولمة الشرسة.

ولعل في مقدمة تلكم التحديات، التعثر في تجسيد وحدة الأمة، حتى تكون كالبنيان
المرصوص، يشد بعضه بعضا، وهذا ما يتطلب نبذ كل أسباب النزاع والتجزئة، وتوحيد الصفوف،
وتسخير الصاقات، لتوحيد التنمية والاستقرار.

وفي عالم صار فيه الإرهاب هو حرب العصر، ضد كل القيم الإنسانية المثلى، فإننا نجد
إدانتنا المطلقة، لكل أعماله الإجرامية، ونزوعاته الصلامية والتكفيرية.

كما نستنكر بشدة، المس بمقدسات الإسلام، الذي يعد رثدا في تكريس كونية كرامة
الإنسان، وترسيخ الحوار والتفاعل، بين الأديان والحضارات، في نطاق الاحترام المتبادل، وهذا ما
يدعونا جميعا، لاعتماد استراتيجية شمولية، لمحاربة الإرهاب، تقوم على التنسيق والتعاون الإقليمي
والدولي، في التزام سيادة القانون، وسلطة القضاء، وكذا بانتهاج مخلص إعلامي وثقافي متنور،
لتوعية الرأي العام، فالإسلام الحق برء من الإرهاب، الذي يعد المسلمون ضحية مزدوجة له، فهم
المستهدفون أساسا بعدوانيته، وهم المتهمون به، دون غيرهم، علما بأن الأصولية المتصرفة، لا تنحصر
في دين أو وطن .

ويصل التحدي الثاني هو توحيد دعائم التضامن الإسلامي، بشراكة اقتصادية ناجحة، قولما
تنشيط تجارتنا البينية، في أفق إنشاء منطقة للتبادل الحر، داخل فضاءنا الإسلامي، عمادها تكامل
موارثنا البشرية والبيعية والمالية، وتسخيرها للتنمية المستدامة، بالحكمة الجيدة، واستثمارها في
مشاريع اجتماعية، تجده شعوبنا أثرها الملموس في مواطنة كريمة ومسؤولة، بدل تبذيرها في تغذية
نزوعات التجزئة ومصنعاتها الوهمية، المهددة لحوزة الأوطان وحرمة الجيران في تناقض
مكشوف مع وحدة الأمة، ومبادئ الإسلام.



والمغرب، إذ يرفض هذه التوجهات المدمرة، فإنه لن يخرس وسعاً، في مواصلة بناء شراكة مشرقة مع أشقائه، ووضع خبرته المكتسبة، في مجال التنمية البشرية، تعزيزاً للتعاون الإسلامي مع بلدان القارة الإفريقية، بإمكاناتها الغنية والواعدة.

وفي هذا الصدد، نشيد بإقامة صندوق خاص للحد من الفقر، باعتباره آلية لتوفير التمويل اللازم لسد العجز الاجتماعي، في الفئات والمناطق الأشد خصاصة، ولن يصلح حال هذه الأمة، إلا باعتماد أنظمة جيدة للتربية والتكوين، هدفها تأهيل شبابنا، رجالاً ونساءً على حد سواء، لا تملك وتقاسم العلم والمعرفة، والتكنولوجيات الحديثة للاتصال، تقليصاً للفجوة الرقمية، واستثماراً للموارد البشرية المؤهلة، غايتها جعلها قاهرة للتنمية المستدامة.

أصحاب الجلالة والفخامة، والسمو والمعالي، في خضم انشغالنا بأحوال الأمة، نوكد تضامننا مع شعوب شقيقة في محتما، ولا سيما في العراق ولبنان، والسودان والصومال وأفغانستان، وغيرها، داعين إيها إلى انتهاج أفضل السبل، الكفيلة بتثبيت ملكتها الوصنية، وتوحيد وحدتها، وأمنها واستقرارها.

والأدهى والأمر، أن مأساة الشعب الفلسطيني قد استفحلت بمضاعفات خطيرة، وأعمال عدوانية إسرائيلية، وما أحوج مكوناته إلى انتهاج مصالحه توافقية صلبة. وسيحل المغرب وفيها لمساندته الصادقة، للسلطة الوصنية الفلسطينية الشرعية، بقيادة أخيها المناضل الرئيس محمود عباس معربين عن دعمنا لتوجهها السلمي، من أجل إقامة دولة مستقلة، ذات سيادة، قابلة للعيش على كل المستويات، وعاصمتها القدس الشريف، تعيش في وئام وسلام، مع كافة جيرانها. وذلك حسباً لمقررات الشرعية الدولية، وكل مخططات التسوية الشاملة والعادلة والنهائية لنزاع الشرق الأوسط.

وبصفتنا رئيساً للجنة القدس فإننا نبذل قصارى جهودنا، لدى المجتمع الدولي للمحافظة على الوضع القانوني لهذه المدينة المكلومة والدفاع عن هويتها الحضارية، ورموزها الدينية المقدسة، من الأعمال العدوانية، وفي كبايعتها، الحفريات، وكل الانتهاكات التي تمس بحرمة المسجد الأقصى، وبقدسيته في مشاعر المسلمين.



وبموازاة مع مساعينا الدبلوماسية، فإننا نعتمد مقاربة عملية تتولى فيها وكالة بيت مال القدس الشريف، بإشرافنا الشخصي، إنجاز مشاريع ملمومة، سكنية وصحية، وتعليمية واجتماعية لفائدة إخواننا المقدسيين، مناشدين كافة الدول والهيئات، أن تبذل المزيد من الدعم لها.

أصحاب الجلالة والفضامة، والسمو والمعالي، إن رفع هذه التحديات الجسام، إن كان يتطلب منا تقوية آليات عمل منكمتنا، فإن ذلك ينبغي أن يتم في إطار ميثاق موحد، يجسد روح التوافق والإجماع، ويمكن منكمتنا من أداء مؤسسي، أكثر حيوية ومصداقية، وذلكم هو النجم القويم لجعل أمتنا الإسلامية، تأخذ المكانة الجديرة بها في عالم التكتلات الدولية القوية، التي لا مكان فيها للكيانات الهشة.

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.